

## معيار المحاسبة المالية للزكاة

لجنة معايير المحاسبة

رمضان ١٤٢٠هـ

ديسمبر ١٩٩٩م

تركت هذه الصفحة فارغة

**تقديم :**

تُعدُّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولذا قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ الذي تمت بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ؛ وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. وقد نصت الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين على أن من أغراض الهيئة مراجعة معايير المحاسبة وتطويرها واعتمادها.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة (لجنة معايير المحاسبة) تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة التي يتعين على المنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت ، وأن يلتزم عند إعداد المعايير بلائحة إعداد معايير المحاسبة وتعديلها التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة برقم ١/٢/٣ وتاريخ ١٥/٥/١٤١٤هـ الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٣م.

ونظرا لأهمية موضوع المحاسبة المالية للزكاة والضريبة رأت اللجنة إعداد معيار تفصيلي بهذا الموضوع وتم اختيار السادة مكتب الراشد محاسبون ومراجعون قانونيون (المستشار) بإعداد مشروع المعيار ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيار والدراسة حول مشروع المعيار خلال عدة اجتماعات. وقام المستشار بإعادة صياغة مشروع المعيار والدراسة في ضوء ملاحظات الأعضاء ، وتم اعتمادها من اللجنة وأرسلت لذوي الاهتمام والاختصاص وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات ، كما تمت مناقشة مشروع المعيار في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها ؛ وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ١/٢/١٣ وتاريخ ١٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩م قضى باعتماد المعيار.

والله الموفق ،،،

**الأمين العام**

**يوسف محمد المبارك**

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرس معياري المحاسبة المالية للزكاة  
والمحاسبة المالية لضريبة الدخل والدراسة المرفقة بهما

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	<b>معيـار المحاسبة المالية للزكاة :</b>
١٧١١	١ نطاق المعيار
١٧١١	٢ هدف المعيار
١٧١١	٣ نص المعيار
١٧١٣	٤ التعاريف
١٧١٣	٥ سريان مفعول المعيار
	<b>معيـار المحاسبة المالية لضريبة الدخل :</b>
١٧١٩	١ نطاق المعيار
١٧١٩	٢ هدف المعيار
١٧١٩	٣ نص المعيار
١٧٢١	٤ التعاريف
١٧٢٣	٥ سريان مفعول المعيار
	<b>الدراسة المرفقة بالمعايير :</b>
١٧٣١	١- <b>خلفية المعيار :</b>
١٧٣١	١/١ نبذة مختصرة عن زكاة المال.
١٧٣١	٢/١ نظام الزكاة في المملكة العربية السعودية.
١٧٣٢	٣/١ نظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية.
١٧٣٣	٤/١ الاطار النظامي للمنشآت الهادفة للربح وأنواعها في المملكة.
١٧٣٣	٥/١ العلاقة بين رعية الشركة ونوعها ورعية الشركاء أو المساهمين فيها ، والزكاة وضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية.
١٧٣٥	٦/١ معاملة شركات الأموال وشركات الأشخاص في نظام الزكاة ونظام ضريبة الدخل.
١٧٣٦	٧/١ البدائل الحالية لمعالجة الزكاة والضريبة في القوائم المالية في المملكة.
١٧٣٦	٨/١ وعاء الزكاة ووعاء ضريبة الدخل على أرباح الشركات والدخل المحاسبي.
١٧٣٨	٩/١ أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ذات العلاقة بموضوع المعيار.
١٧٤٣	٢- <b>دواعي الحاجة الى المعيار وأسس الأحكام التي توصل اليها.</b>
١٧٤٣	١/٢ هل تعتبر الزكاة أو الضريبة مصروفا من مصاريف المنشأة يدخل في تحديد صافي دخلها أو توزيعا لدخلها الصافي.

الصفحة	الموضوع
١٧٤٤	٢/٢ الاطار النظامى للمنشآت الهادفة للربح فى المملكة.
١٧٤٧	٣/٢ الاطار النظامى للزكاة وضريبة الدخل فى المملكة.
١٧٦٣	٣- تقييم البدائل والنتيجة التى انتهى اليها المعيار.
١٧٧٥	٤- الأحكام العامة التى نص عليها المعيار ودواعيها.
١٧٧٥	١/٤ الافصاح عن المعاملة الزكوية أو الضريبية للشركة.
١٧٧٥	٢/٤ الافصاح عن الاعفاء الضريبي لرأس المال الأجنبي.
١٧٧٥	٣/٤ الافصاح عن العقوبات أو الجزاءات ذات الأهمية النسبية.
١٧٧٥	٤/٤ التمييز فى القوائم المالية لشركات التوصية بين حقوق الملكية للشركاء المتضامنين وحقوق الملكية للشركاء الموصين.
١٧٧٦	٥/٤ التمييز فى القوائم المالية لشركات التضامن السعودية بين حقوق الشركاء السعوديين وحقوق الشركاء الأجانب.
١٧٧٦	٦/٤ التمييز فى القوائم المالية لشركات الأموال السعودية المختلطة بين حقوق الملكية لرأس المال السعودى وحقوق الملكية لرأس المال الأجنبى
١٧٧٧	٥- قياس مصروف الزكاة.
١٧٧٨	٦- دواعى الحاجة الى أحكام الافصاح عن الزكاة فى القوائم المالية التى نص عليها المعيار.
١٧٧٩	٧- قياس مصروف ضريبة الدخل :
١٧٧٩	١/٧ تعديل الدخل المحاسبى نتيجة للفروقات الدائمة.
١٧٧٩	٢/٧ إثبات التأثير الضريبي للفروقات المؤقتة.
١٧٨٠	٣/٧ أسباب اثبات التأثير الضريبي للفروقات المؤقتة.
١٧٨٢	٤/٧ إثبات التأثير الضريبي للفروقات المؤقتة عند نشأتها وعند عكسها
١٧٨٣	٥/٧ دواعى الحاجة الى التقييم الدورى للقيمة المتوقع تحقيقها لضرائب الدخل المؤجلة المدينة.
١٧٨٤	٨- دواعى الحاجة إلى أحكام الافصاح عن ضريبة الدخل فى القوائم المالية التى نص عليها المعيار.
١٧٨٥	مرفق : مثال لتوضيح تأثير الفروقات المؤقتة بين الدخل المحاسبى والدخل الضريبي على مصروف ضريبة الدخل وضرائب الدخل المؤجلة

## معيار المحاسبة المالية للزكاة

تركت هذه الصفحة فارغة



## فهرس

## معيار المحاسبة المالية للزكاة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>م</u>
١٧١١	نطاق المعيار	١
١٧١١	هدف المعيار	٢
١٧١١	نص المعيار	٣
١٧١٣	التعريف	٤
١٧١٣	سريان مفعول المعيار	٥

تركت هذه الصفحة فارغة

## معيار المحاسبة المالية للزكاة

### ١ - نطاق المعيار :

١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات قياس وعرض مخصص الزكاة والإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن حجمها أو شكلها النظامي.

#### (الفقرة ١.٠.١)

٢/١ لا يشمل هذا المعيار تحديد أسلوب احتساب الزكاة الذي يتم تحديده في ضوء أحكام وقواعد فريضة الزكاة والتعليمات المنظمة لها.

#### (الفقرة ١.٠.٢)

٣/١ تقرأ فقرات هذا المعيار في سياق ما ورد من شرح في الدراسة المرفقة ، وفي إطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام.

#### (الفقرة ١.٠.٣)

### ٢ - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات القياس والعرض والإفصاح لمخصص الزكاة في القوائم المالية بحيث تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

#### (الفقرة ١.٠.٤)

### ٣ - نص المعيار :

#### ١/٣ القياس :

١/١/٣ يجب قياس وإثبات مخصص الزكاة لكل فترة مالية على حدة وفقاً لأحكام وقواعد فريضة الزكاة في المملكة.

#### (الفقرة ١.٠.٥)

٢/١/٣ تتم تسوية مخصص الزكاة في السنة المالية التي يتم خلالها اعتماد الربط النهائي. ويتم إثبات أي فروقات بين مخصص الزكاة والربط النهائي وفق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام المتعلقة بالتغيرات المحاسبية.

#### (الفقرة ١.٠.٦)

**٢/٣ العرض :**

١/٢/٣ مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢/٢/٣) أدناه ، يجب عرض مخصص الزكاة في بند مستقل في قائمة الدخل بعد بنود المكاسب أو الخسائر الاستثنائية وقبل صافي الدخل.

**(الفقرة ١٠٧)**

٢/٢/٣ يجب عرض مخصص الزكاة للمنشآت المختلطة في بند مستقل في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة حسب الأحوال.

**(الفقرة ١٠٨)****٣/٣ الإفصاح :**

يجب أن تفصح القوائم المالية على الأقل عما يلي :  
١/٣/٣ السياسة المحاسبية المستخدمة في معالجة مخصص الزكاة.

**(الفقرة ١٠٩)**

٢/٣/٣ ملخص بعناصر ومبالغ وعاء الزكاة الرئيسة للفترة الحالية والفترة السابقة.

**(الفقرة ١١٠)**

٣/٣/٣ رصيد مخصص الزكاة في أول الفترة والإضافات والاستبعادات التي تمت خلال الفترة ورصيد آخر الفترة.

**(الفقرة ١١١)**

٤/٣/٣ مبلغ الربط النهائي المعتمد لكل فترة ومبالغ الفروقات بينه وبين مخصص الزكاة لتلك الفترة وملخص عن طبيعتها.

**(الفقرة ١١٢)**

٥/٣/٣ السنوات التي لم تربط عنها الزكاة ربطاً نهائياً وأسباب ذلك والجهة المعروض عليها الخلاف ، إن وجد ، بين المصلحة والمنشأة (لجنة الاعتراض ، ٠٠ الخ) والمبلغ محل الخلاف.

**(الفقرة ١١٣)**

٦/٣/٣ مخصص الزكاة للمنشأة التابعة الذي التزمت به المنشأة المسيطرة.

**(الفقرة ١١٤)**

## ٤ - التعريف :

## ١/٤ الربط النهائي :

هو الربط الزكوي النهائي الذي يصدر من مصلحة الزكاة والدخل ولم تعترض عليه المنشأة خلال مدة الاعتراض النظامية ، أو الربط الزكوي المعدل الصادر من المصلحة ولم يستأنف أو الصادر بموجب قرار من اللجنة الاستئنافية.

(الفقرة ١١٥)

## ٢/٤ الشركة المختطة :

هي الشركات التي يتم تأسيسها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ولا يتمتع جميع مالكي حصص أسماؤها بجنسية المملكة العربية السعودية ومن في حكمها.

(الفقرة ١١٦)

## ٥ - سريان مفعول المعيار :

يجب أن تعد ، وفق هذا المعيار ، القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار.

(الفقرة ١١٧)

تم اعتماد مشروع المعيار النهائي من قبل لجنة معايير المحاسبة.

- أ.د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد (جامعة الملك سعود) د. عبد الستار أبو غده (دلة البركة)  
 د. عبدالله قاسم يمانى (جامعة الملك عبد العزيز) أ. عطا حمد البيهوك (محاسب قانوني)  
 د. عبدالله حسن العبد القادر (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) أ. بكر عبد الله أبو الخير (محاسب قانوني)  
 د. محمد صالح الطاسان (جامعة الملك سعود) أ. عبدالعزيز صالح الفريح (محاسب قانوني)  
 أ. إبراهيم حمد الضويحي (مصلحة الزكاة والدخل) أ. عادل عبد العزيز بودي (محاسب قانوني)  
 د. عبدالله عبدالعزيز العبدالقادر (الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية)

وتم اعتماد المعيار من قبل مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ١/٢/١٣ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣ هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١ م. ويتكون مجلس الإدارة من معالي وزير التجارة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيساً ، وعضوية كل من :

- عبدالعزیز عبدالله أبوحمید (نائب رئيس ديوان المراقبة العامة) عبدالعزیز راشد الراشد (محاسب قانوني)  
 د. عبدالعزیز عبدالرحمن النصرالله (وزارة المالية والإقتصاد الوطني) إبراهيم محمد السبيل (محاسب قانوني)  
 منیر نوار العتيبي (وكيل وزارة التجارة) سامي بهاء الدين السراج (محاسب قانوني)  
 د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد (أستاذ بجامعة الملك سعود) أحمد الزامل السليم (محاسب قانوني)  
 د. عبدالله قاسم يمانى (أستاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز) د. محمد عبدالله الشبانى (محاسب قانوني)  
 د. خليل عبدالفتاح كردي (مجلس الغرف التجارية والصناعية)